من الصحافة الإيرانية

خاص

الترابط الهيكلي بين الدبلوماسية والاقتصاد.. كيف تُدير إيران معادلة الأمن القومي؟

أكد الكاتب والباحث الإيراني «بابك كاظمي» أن المفاوضات السياسية في العصر الراهن لم تعد مجرد أداة تقليدية لخفض التوترات العسكرية، بل تحولت إلى آلية معقدة لإدارة الأمن والاقتصاد بشكل متزامن، مشيراً إلى أن تجارب السنوات الأخيرة أثبتت التلازم الكامل بين الاستقرار المالي وحفظ السيادة، داعيًا المفاوضين الإيرانيين إلى صياغة استراتيجية متوازنة تربط السياسة الخارجية مباشرة بالتنمية الاقتصادية، وتنويع العلاقات الدولية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة العقوبات والضغوط الجيوسياسية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اعتماد»، يوم السبت ٣٠ أيار/ مايو، أن الاقتصاد بات يمثل قلب الدبلوماسية المعاصرة وأبرز أدوات النفوذ العالمي؛ حيث استبدلت القوى الكبرى المواجهات العسكرية المباشرة بآليات الحظر المالي، والقيود التكنولوجية، والتبعية التجارية، لافتاً إلى أن مفهوم الأمن نفسه تجاوز حماية الحدود الجغرافية ليشمل الاستقرار المعيشي، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي والسيبراني، مما يجعل أي دولة تواجه أزمات اقتصادية داخلية عرضة للاهتزاز أمام الضغوط الخارجية مهما بلغت قوتها العسكرية.

وأوضح كاظمي أن المفاوضات الراهنة تواجه تحديات بالغة التعقيد، أبرزها أزمة الثقة الناتجة عن انسحاب بعض القوى من التعهدات الدولية، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي تنقل مجريات الحوار لحظة بلحظة وتزيد من الضغط على المتفاوضين، ونوه بأن الانتقال التدريجي نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب -بفعل التنافس الأميركي - الصيني والتوتر بين روسيا والغرب- جعل الملفات الإقليمية والدولية خاضعة لمعادلات توازن القوى الكبرى ولا تقتصر على أطرافها المباشرين فقط. واختتم الكاتب بالتشديد على أن نجاح أي مسار تفاوضي مستقبلي يرتكز على واقعية الأطراف والابتعاد عن الشروط الحدية غير القابلة للتحقيق، مؤكداً في ختام مقاله أن الفن الدبلوماسي اليوم لا يهدف إلى إنهاء الخلافات الجوهرية، بل يركز على إدارتها لمنع تحولها إلى صدامات مكلفة، وأن قوة الدول باتت تُقاس بمدى قدرتها على الموازنة الذكية بين القوة العسكرية، والظهير الاقتصادي، والمرونة الدبلوماسية لحفظ أمنها القومي.

إقتدار إيراني يفرض التراجع الأميركي.. طاولة التفاوض تعكس معادلات الميدان

رأت صحيفة «جهان صنعت» أن التحولات المتسارعة خلال الأسبوع الماضي أثبتت فرض معادلة القوة الإيرانية على الحسابات الأميركية، حيث تحول المشهد المتشنج إلى اعتراف من قادة واشنطن والمنطقة بجدية فرص التوصل إلى اتفاق تاريخي، مما يؤكد أن صمود طهران دفع بالطرف الآخر نحو مسار دبلوماسي يهدف إلى تجنب المواجهة المباشرة والاعتراف بنفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم السبت ٣٠ أيار/ مايو، أن تصريحات الرئيس الأميركي بشأن عدم رضاه عن «مفاد الاتفاق» تعكس بوضوح نجاح طهران في فرض شروطها وإحراز تقدم ملموس يخدم مصالحها، مشيرة إلى أن الهدنة الحالية، التي تلت جولة مواجهات عسكرية واعتداءات قادها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ضدّ الأراضي الإيرانية، أثبتت فاعلية الحاضنة الدبلوماسية الباكستانية والقطرية في إدارة هذا الملف المعقد.

وتابعت الصحيفة مؤكدة أن طهران لا تتخلى عن خيار الردع العسكري لحماية سيادتها، مستشهدة بالردّ الحاسم للحرس الثوري الذي استهدف قاعدة جوية أميركية رداً على الإعتداء الأميركي في بندرعباس (جنوب البلاد)، مما يجبر العدو على التفكير ملياً قبل أي تصعيد جديد في منطقة الخليج الفارسي. ولفتت إلى أن الدعاية الأميركية والتهديدات الجوفاء التي يطلقها ترامب، إلى جانب فرض عقوبات جديدة على نهج إدارة الملاحة الإيراني، ما هي إلا محاولات للتغطية على التنازلات التي تقدمها إدارته، خاصة بعد تأكيد نائبه جي دي ونس على اقتراب التوافق بشكل كبير. ونوهت الصحيفة بأن مسودة التفاهم الإيرانية المكونة من ١٤ بنداً تركز على المطالب السيادية لإنهاء الحصار البحري وخروج القوات الأميركية وإدارة مضيق هرمز بالتنسيق مع عمان، دون تقديم تنازلات تمس الثوابت الوطنية أو الملف النووي. واختتمت الصحيفة تقريرها مشددة على أن النفي الإيراني الرسمي لنهاية نص «مذكرة التفاهم» يثبت يقظة المفاوض الإيراني وعدم ارتهانه للمناورات الأميركية، مؤكدة أن استمرار الهدنة يهدف فقط لمنح الدبلوماسية فرصة لانتزاع الحقوق الإيرانية كاملة.

حين تفشل الضمانات الدولية.. لماذا يعود خيار الردع النووي إلى واجهة النقاش الإيراني؟

رأت صحيفة «اقتصاد سرآمد» أن التطورات العسكرية الأخيرة وما رافقها من استهداف للمنشآت النووية الإيرانية أعادت طرح سؤال جوهري بشأن جدوى استمرار عقيدة «الردع دون عبور العتبة»، معتبرة أن التحولات الأمنية والإقليمية دفعت نحو نقاش أوسع حول ضرورة مراجعة العقيدة النووية الإيرانية في مواجهة بيئة دولية تقوم، بحسب المقال، على منطق القوة لا الالتزامات القانونية.

وأضافت الصحيفة، في مقال لها، يوم السبت ٣٠ أيار/ مايو، أن الاستراتيجية الإيرانية القائمة طوال سنوات على «الغموض الاستراتيجي» هدفت إلى الاستفادة من مزايا الردع من دون تحمل كلفة الخروج من معاهدة منع الانتشار، إلا أن التطورات الأخيرة أظهرت، وفق المقال، محدودية هذه المقاربة، بعدما جرى توظيف اقتراب إيران من العتبة النووية ذريعةً لتبرير الضغوط والتهديدات.

وتابعت الصحيفة: أن التطور التكنولوجي، وقدرات الاستهداف الدقيقة، وتزايد أدوات الاختراق الإستخباري، أضعفت فعالية الاعتماد على المنشآت المحصنة وحدها، ما يفرض -من وجهة نظر المقال- الانتقال إلى أنماط ردع أكثر تعقيداً تقوم على المرونة والتشتيت وتعزيز القدرة على فرض كلفة عالية على الخصوم.

ولفتت الصحيفة إلى أن الضربات الأخيرة وما رافقها من جدل قانوني وسياسي سلطت الضوء على أزمة منظومة منع الانتشار النووي، معتبرة أن المعايير المزدوجة الغربية، ولا سيما في التعامل مع البرنامج النووي للكيان الصهيوني، أضعفت الثقة بعدالة النظام الدولي وأثارت تساؤلات داخلية بشأن جدوى الالتزام الأحادي بالقيود القائمة. وذكرت الصحيفة أن تجارب ليبيا وأوكرانيا وكوريا الشمالية تُستحضر داخل النقاشات المرتبطة بمفهوم الأمن القومي، بوصفها نماذج متباينة في العلاقة بين نزع السلاح، الضمانات الدولية، ومستوى الحصانة الاستراتيجية للدول. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن أي تحول محتمل في العقيدة النووية الإيرانية يُطرح في إطار ما تعتبره طهران متطلبات الحفاظ على السيادة ومنع تكرار الضغوط العسكرية، مشددة على أن النقاش الدائر يتمحور حول بناء معادلة ردع تضمن التوازن وتفرض احترام المصالح الوطنية الإيرانية.

السيادة على مضيق هرمز.. معادلة القوّة والشرعية

حسن بهاروند
دبلوماسي متقاعد

الوفاق/ يُعدّ مضيق هرمز نقطة جيوسياسية مهمة في المياه الإيرانية، وله دور محوري في الأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومع العدوان الأمريكي - الصهيوني على إيران، اتضحت أهمية مضيق هرمز أكثر من أي وقت مضى. ويتطلب استمرار ممارسة إيران سيادتها على هذا المضيق عمقاً في الرؤية وفهماً لتعقيدات النظام الدولي السياسية والقانونية. ويجب على إيران، لحفظ هذه النقطة الحيوية في إطار مصالحها وأمنها المرتبطين بهرمز، أن تتجنب الإفراط والتفريط بحساسية شديدة، وأن تراعي المبادئ الثلاثة الآتية:

أولاً: يجب التفريق بين المصالح الاستراتيجية والمسائل المرتبطة بالأمن القومي الإيراني، وبين قضايا أقل أهمية وعابرة، مثل العوائد الناتجة عن فرض الرسوم وما شابه ذلك. ويجب ألّا يتعرض الحفاظ على الهيمنة السيادية للبلاد على مياه هذه المنطقة للخطر عبر طرح أفكار ليست على درجة كبيرة من الأهمية؛ لأن تنفيذ مثل هذه الأفكار سيخسر مضيق هرمز تدريجياً من قدرته الاستراتيجية الممتدة منذ قرون. ولن تستمر الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز إلا عبر الحفاظ على الوضع القائم وحالته التاريخية.

ثانياً: يأتي مبدأ المشروعية الدولية في ممارسة القوة الوطنية. تتطلب ممارسة السيادة الوطنية على البيئات التي تتداخل مع مصالح لاعبين آخرين مراعاة الحدّ الأدنى من الأطر الدولية المعروفة. وفي حال تعارضت السيادة الوطنية مع مبادئ النظام الدولي، سيبقى الخطر قائماً دائماً في أن تُفعّل الآليات الدولية ضد السيادة الوطنية، وأن تضعف أسس مشروعيتها. وفي هذا السياق، يكتسب الحفاظ على مبدأ حرية الملاحة أهمية كبيرة. ويجب على إيران أن تجعل أي ترتيبات تطبقها في مضيق هرمز قائمة على مبدأ حرية الملاحة.

ولا ترتبط حرية الملاحة بالوضع القانوني للمناطق البحرية؛ بل تُعدّ مبدأً عرفياً حتى في المياه الإقليمية. ويُعدّ التأكيد على هذا المبدأ أمراً ضرورياً للحفاظ على الوضع الاستراتيجي لمضيق هرمز، وقد يخضع لاستثناءات في ظروف خاصة؛ لكنه يجب أن يؤخذ دائماً في الاعتبار. وتوجد علاقة مباشرة بين حرية الملاحة وحجم مرور السفن التجارية في زمن السلم والحالة العادية من جهة، وبين تأثير هذا المضيق وأهميته في الحالات الاستثنائية، مثل اندلاع حرب أو وقوع عدوان على إيران، من جهة أخرى. ويعني ذلك أنه كلما ازداد مرور السفن التجارية وازداد اعتماد العالم على العبور من هذا المضيق، أصبح مضيق هرمز، في الحالات الاستثنائية، أداة استراتيجية أكثر أهمية وتأثيراً في يد إيران.

ثالثاً: تُعدّ ممارسة السيادة، في جوهرها، أمراً أحادي الجانب. وعلى الرغم من أن مراعاة الأطر المبدئية للنظام الدولي ستكون ضرورية لمشروعية ممارسة القوة وتبريرها، فإن ممارسة السيادة من قبل الدول المستقلة لا تحتاج إلى اتفاق مع لاعبين آخرين، بل تجري بصورة أحادية.

وإذا راعت إيران المبادئ الدولية في ممارسة سيادتها على مضيق هرمز، فلن تحتاج إلى اتفاق مع الآخرين لتنفيذ هذه السيادة. ولا يستطيع أي اتفاق دولي أن يمنح إيران الصلاحيات التي تريدها في ممارسة السيادة؛ لذلك يجب ألّا تكون ممارسة السيادة مشروطة أو مبنية على اتفاق مع سائر الدول.

وبالنظر إلى هذه المبادئ، يمكن لإيران أن تدوّن ترتيبات أحادية الجانب لممارسة سيادتها على مضيق هرمز، وأن تبلغها وتعلنها لإحاطة المجتمع الدولي علماً بها. مما توفّر هذه الترتيبات شروطاً لحفظ مصالح إيران وأمنها القومي، مع مراعاة المبادئ والقواعد الدولية. ويمكن أن تشمل استراتيجية إيران لوائح تقوم على أساس التفريق بين شروط مرور السفن في زمن الحرب وزمن السلم، وذلك مثلاً على النحو الآتي:

١- زمن السلم

أ) يجب على إيران، في زمن السلم، أن تحافظ على رقابتها على مضيق هرمز. وتشمل هذه الرقابة الدوريات البحرية والجوية والمسيّرة.

ب) قد تخضع السفن المشتبه بتورطها في التهريب والإرهاب وتهريب المخدرات وما شابه ذلك للتفتيش

ج) يجب على السفن التي تطلب الحصول على خدمات أو سلع أن تحصل عليها وأن تدفع تكلفتها.

٢- زمن الحرب

أ) في حال وقوع حرب إقليمية من دون انخراط إيران فيها: قد تتخذ إيران، في هذه الحالة، إضافة إلى الرقابة والتفتيش، إجراءات لتأمين أمنها.

ب) في زمن الحرب، إذا انخرطت إيران في الحرب: إذا كانت الحرب ثنائية، فلن يكون لسفن الدولة المعادية حق العبور من مضيق هرمز. وفي الحرب متعددة الأطراف، لن يكون لسفن أي من الدول المعادية حق العبور. وفي زمن التهديد الحيوي لإيران، وهو تهديد يعني حرباً دولية أو حرباً تعرّض وحدة إيران الترابية أو سيادتها الوطنية للخطر، يحق لإيران أن تعسكر وضع مضيق هرمز بالشكل الذي تراه مناسباً، وأن تغلقه أمام جميع السفن.

ويمكن للخبراء والمتخصصين الإيرانيين، استناداً إلى هذا الإطار، أن يتوقعوا تفاصيل أكثر، وأن يدرجوا فيه أيضاً الواجبات التنظيمية لكل مؤسسة من المؤسسات التنفيذية والسيادية في البلاد.

من إنهاء الحرب إلى تثبيت النفوذ..

كيف تنظر طهران إلى التفاهم المرتقب مع واشنطن؟

الوفاق
د. اكرم شمص

أولًا: أولوية إيران ليست النووي، بل إنهاء الحرب

تكشف الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن جوهر المفاوضات الجارية مع الولايات المتحدة يختلف عمّا تحاول واشنطن تسويقه للرأي العام. فبينما يركز الخطاب الأميركي على الملف النووي، تؤكد طهران أن أولوية المرحلة الحالية هي إنهاء الحرب ووقف التصعيد في المنطقة، بما في ذلك لبنان، وأن الملف النووي مؤجل إلى مرحلة لاحقة تمتد بين ٣٠ و٦٠ يومًا بعد تثبيت التفاهم الأولي.

ثانيًا: إيران تفاوض من موقع القوّة لا من موقع الحاجة

من وجهة النظر الإيرانية، فإنّ المفاوضات ليست نتيجة ضغوط أميركية ناجحة، بل نتيجة فشل الحرب في تحقيق أهدافها. ولذلك تكرر طهران أن الضمانة الحقيقية ليست التوقيع على الورق بل القدرة التي أظهرتها خلال المواجهة العسكرية. فالدولة التي صمدت في الحرب وأجبرت خصومها على الانتقال من منطق التهديد إلى منطق التفاوض، ترى نفسها اليوم في موقع تثبيت الإنجاز السياسي الذي تحقق بالميدان.

ثالثًا: أزمة الثقة مع واشنطن

لا تخفي إيران شكوكها تجاه الجانب الأميركي. فالمتحدث باسم الخارجية الإيرانية كرر أكثر من مرة أن المشكلة الأساسية تكمن في التناقضات المتكررة داخل الإدارة الأميركية وتبدل المواقف خلال ساعات أحيانًا. ولذلك تؤكد طهران أن أي تفاهم لن يُبنى على الثقة بالنوايا الأميركية، بل على الوقائع والالتزامات العملية القابلة للتحقق.

رابعًا: الأموال المجمدة شرط قبل التفاوض لا نتيجة له

أحد أهم التحديثات في الموقف الإيراني يتمثل في ربط الدخول في المفاوضات النووية بالإفراج الفعلي عن جزء من الأموال الإيرانية المجمدة.

فطهران تعتبر أن بناء الثقة يجب أن يبدأ بخطوات أميركية ملموسة، وليس بوعود سياسية أو إعلامية.

ولذلك فإن الأموال المجمدة لم تعد بندًا تفاوضيًا عادياً، بل أصبحت اختبارًا لجدية واشنطن وقدرتها على تنفيذ التزاماتها.

خامسًا: مضيق هرمز ليس ملفًا أميركيًا

من النقاط التي تشدد عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن مضيق هرمز لا يخضع للتفاوض مع الولايات المتحدة أصلاً، بل هو شأن يخص إيران وسلطنة عمان والدول المطلة على المضيق.

ولذلك ترفض طهران أي محاولة أميركية لتقديم فتح المضيق وكأنه تنازل إيراني لواشنطن، مؤكدة أن إدارة المضيق وآليات الملاحة فيه هي مسؤولية الدول الساحلية وليس القوى الخارجية.

سادسًا: من حرية الملاحة إلى إدارة الملاحة

التطور الأبرز في الرؤية الإيرانية لا يتعلق بفتح المضيق أو إغلاقه، بل بإنشاء آلية جديدة لإدارة الملاحة والأمن البحري بالتعاون مع سلطنة عمان. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر أن ما جرى خلال الحرب أثبت أن أمن المضيق لا يمكن أن يبقى خاضعًا للتدخلات الخارجية، بل يجب أن يُدار من قبل الدول المعنية مباشرة. وهذا يعكس انتقال النقاش من مسألة المرور البحري إلى مسألة السيادة الإقليمية.

سابعًا: لبنان حاضر في صلب التفاهم

على خلاف ما تحاول بعض التسريبات الغربية إظهاره، تؤكد طهران أن وقف الحرب في لبنان يشكل أحد عناصر التفاهم الجاري العمل عليه. وهذا يعني أن الملف اللبناني لم يعد منفصلًا عن المفاوضات الإقليمية، بل أصبح جزءًا من معادلة أوسع تتعلق بإنهاء التصعيد في المنطقة بأكملها.

ثامنًا: نتنياهو أكبر الخاسرين من أي تفاهم

من زاوية إيرانية، لا يمكن فصل محاولات التصعيد الصهيوني الأخيرة عن مسار التفاوض. فالعدو يدرك أن أي تفاهم يؤدي إلى وقف الحرب وتثبيت قواعد اشتباك جديدة سيقلّص هامش المناورة الذي حاول نتنياهو توسيعه منذ بداية المواجهة. لذلك تنظر طهران إلى الضغوط الصهيونية باعتبارها محاولة لإفشال المسار الدبلوماسي أو تعديل شروطه قبل الوصول إلى اتفاق نهائي.

تاسعًا: النووي مؤجل لا ملغى

رغم الضجيج الإعلامي حول البرنامج النووي، تؤكد إيران أنها لا تبحث هذا الملف في المرحلة الحالية. فالملف النووي سيُناقش لاحقًا بعد معالجة القضايا الأكثر إلحاحًا والمتعلقة بإنهاء الحرب ورفع الحصار والإفراج عن الأموال المجمدة. وهذا يعني أن طهران نجحت حتى الآن في منع تحويل الملف النووي إلى شرط مسبق لوقف التصعيد.

عاشرًا: من معادلة الحرب إلى معادلة النفوذ

التحول الأهم الذي تكشفه المفاوضات الحالية هو انتقال الصراع من محاولة تغيير النظام أو تفكيك عناصر القوة الإيرانية إلى البحث في كيفية تنظيم النفوذ الإيراني داخل المنطقة. فواشنطن لم تعد تتحدّث عن إسقاط النظام أو فرض الاستسلام غير المشروط، بل عن تفاهمات مرحلية ومفاوضات وضمانات متبادلة. وهذا بحدّ ذاته يعكس حجم التحول الذي فرضته نتائج الميدان على الحسابات السياسية.

الخلاصة: إيران تريد اتفاقًا يكرّس نتائج الحرب لا أن يوقفها فقط

من منظور إيراني، لا يكمن الهدف في مجرد وقف إطلاق النار أو تجميد المواجهة لعدة أسابيع، بل في تثبيت معادلة جديدة تعترف بالوقائع التي أفرزتها الحرب. ولهذا تبدو طهران أكثر اهتمامًا بإنهاء الحرب ورفع الحصار واستعادة أموالها وترتيب أمن المنطقة، من اهتمامها بالنقاشات التقنية حول الملف النووي. فالمعركة الحقيقية اليوم لم تعد معركة الميدان، بل معركة صياغة النظام الإقليمي الذي سيولد بعد انتهاء الحرب.